

٢٥-٢٠	٦٤٣	قرار رئيس جمهورية مصر العربية قرار رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على اتفاق فرص توسيع مصنع اسمنت طره بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقع في واشنطن بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٥
٤٨	٦٥٦	قرارات رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٥ بالترخيص لوزارة الشؤون الاجتماعية بصرف مبلغ من الاعتماد المخصص للاقتانات الدولية
٤٨	٦٥٦	قرار رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٧٥ بتعيين السيد المهندس الزراعي محمد عبد المجيد السيد وكيلا أول لوزارة الزراعة بقطاع استصلاح الأراضي من الفئة الممتازة

ماده ٣ - على الصناديق القائمة وقت العمل بهذا القانون أن تقدم طلبا لتسجيلها وفقا لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل - بالألحقة التنفيذية ويتم هذا التسجيل بنير رسوم .

ماده ٤ - ينفي الباب الثالث من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال . كما ينفي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

ماده ٥ - يصدر وزير التأمينات والألحقة التنفيذية لهذا القانون وإلى أن يتم وضع هذه الألحقة يستمر العمل باللوائح والقرارات الحالية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

ماده ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٥)
أنور السادات

قانون صناديق التأمين الخاصة

الفصل الأول

أحكام عامة

ماده ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام في أي جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى تتألف بقرار من المجلس ويكون الغرض منها وفقا لنظامه الأساسي أن تؤدي إلى أعضائه أو المستفيدين منه تعويضات أو مزايا مالية أو مرتبات دورية أو معاشات محددة وذلك في إحدى الحالات الآتية :

(١) زواج المضمون وندبته أو بلوفه سنا معينة أو وفاة المضمون أو من يتولى .

(ب) التقاعد عن العمل أو ضياع مورد الرزق .

(ج) عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث .

(د) أية أغراض أخرى توافق عليها المؤسسة المصرية العامة للتأمين .

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٥

بشأن التشكيلات النفاية الحالية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

ماده ١ - تستمر مجالس إدارة التشكيلات النفاية الحالية المشكلة وفقا لأحكام قانون العمل في مباشرة اختصاصاتها لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ انتهاء الدورة النفاية الحالية على أن يتم انتخاب مجالس الإدارة الجديدة خلال هذه المدة .

ويصدر قرار من وزير القوى العاملة والتدريب بتحديد مواعيد الانتخابات .

ماده ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٥)
أنور السادات

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥

بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

ماده ١ - يحل بأحكام القانون المرافق في شأن صناديق التأمين الخاصة التي تبلغ قيمة اشتراكها ألف جنيه سنويا فأكثر .

ولا تسرى على هذه الصناديق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ماده ٢ - تتولى المؤسسة المصرية العامة للتأمين الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة وفقا لأحكام هذا القانون